هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

المناطق الصناعية الاستعمارية وتوظيف جغرافية الضفة الغربية في الاقتصاد الإسرائيلي

تقدير موقف · تشرين الثاني 2026

الخلاصة التنفيذية

- **28 منطقة صناعية استعمارية قائمة** ترصدها الهيئة في الضفة الغربية بما فيها القدس، تمتد على 8,844 دونماً.[1]
- **تركّز شديد في المساحة:** ثلاث مناطق هي "ميشور أدوميم" و"بركان" و"عطروت" تستحوذ على 50.9% من المساحة (4,503 دونماً)، بينما تقل مساحة 17 منطقة عن 200 دونم ولا يتجاوز مجموعها 15.5%.
- **محافظة القدس وحدها** تضم 41.3% من المساحة عبر ثلاث مناطق، منها "عطروت" (1,038.7 دونماً) في القدس (J1). ومن دون القدس (J1) تبلغ المساحة في بقية الضفة الغربية 7,805 دونماً. وتليها سلفيت بسبع مناطق و25.8%.
- **تركّز التشغيل:** تضم "ميشور أدوميم" و"بركان" و"أريئيل" نحو 11,100 عامل فلسطيني، أي قرابة 79% من 14,100 فلسطيني يعملون في المناطق الصناعية وفق مراقب الدولة الإسرائيلي (2023).[2]
- **اتجاه التوسع نحو الحافة الغربية:** أربعة من المواقع الجديدة والمخططة ذات المساحات المعروفة تقع قرب الخط الأخضر وشبكة الطرق 5 و6 و443: "بستاني حيفتس" و"ناحال رابا" و"مكابيم" وغرب "بنيامين". ومخطط "ناحال رابا" المودع (نحو 2,500 دونم) يفوق وحده "ميشور أدوميم"، أكبر منطقة قائمة.
- **رافعة للاستيطان السكاني:** توفر المناطق الصناعية العمل قرب السكن، وتموّل خدمات المجالس الاستعمارية، وتُقرن بحوافز السكن في مناطق الأولوية؛ فتحوّل المستعمرة إلى مكان للعيش والعمل معاً، وتمهد كل منطقة جديدة لموجة سكنية تالية.
- **احتياطي تخطيطي واسع:** تضم طبقة الإدارة المدنية 113 سجلاً لـ70 مخططاً صناعياً تمتد حدودها على نحو 35,258 دونماً، أي قرابة أربعة أضعاف مساحة المناطق القائمة.
- **الأولوية:** مواجهة المناطق الجديدة في مراحلها الأولى، عند تخصيص الأرض وإيداع المخطط وطرح عطاءات التطوير، قبل أن تتحول إلى أمر واقع يجرّ خلفه توسعاً سكنياً.

[1] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، سجل المناطق الصناعية الاستعمارية وسجل المستعمرات، تشرين الثاني 2026.

[2] مراقب الدولة الإسرائيلي، المناطق الصناعية بإدارة إسرائيلية في يهودا والسامرة: تقرير متابعة، شباط 2023: 35 منطقة صناعية، 14,100 عامل فلسطيني و5,500 إسرائيلي، وتوزيع العمال في "ميشور أدوميم" و"بركان" و"أريئيل" (اللوح 1)، وتحديث مخططي "مسيلا" و"عليه زهاف".

الورقة المعلوماتية

تشكّل المناطق الصناعية الإسرائيلية في الضفة الغربية شبكة من مواقع الإنتاج والتجارة والخدمات المرتبطة بالمستعمرات وبالاقتصاد الإسرائيلي. وأورد تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي المنشور في شباط 2023 وجود 35 منطقة صناعية بإدارة إسرائيلية في المنطقة المصنفة (ج) وفق اتفاق أوسلو، يعمل فيها نحو 14,100 فلسطيني و5,500 إسرائيلي، أي ما مجموعه نحو 19,600 عامل، يشكّل الفلسطينيون قرابة 72% منهم. ويقسّم التقرير هذه المناطق إلى ثلاثة أنواع: مناطق إقليمية مستقلة عن المستعمرات إدارياً وأمنياً، ومناطق ملاصقة للمستعمرات وتابعة لها، ومجمعات إقليمية مختلطة تضم مراكز تجارية تخدم الإسرائيليين والفلسطينيين. وتعود هذه الأرقام إلى ما قبل السابع من تشرين الأول 2023.[3]

وتُظهر قراءة طبقة المناطق الصناعية المنشورة باسم مكتب التخطيط في الإدارة المدنية 113 سجلاً جغرافياً مرتبطة بـ70 رقم مخطط مميزاً. وتبلغ مساحة اتحاد حدودها، بعد إزالة التداخل المكاني، نحو 35,258.3 دونماً، مقابل 44,453.6 دونماً عند جمع المضلعات مباشرة. وتشمل هذه الحدود مخططات في مراحل مختلفة بين الإيداع والمصادقة والسريان.[4]

وعلى مستوى النشاط الإنتاجي، تذكر إدارة المنطقة الصناعية "بركان" التابعة لمجلس "شومرون" أنها تضم نحو 180 مصنعاً وأنها أُنشئت عام 1982. ويذكر اتحاد مدن البيئة في "شومرون" وجود أكثر من 300 مصنع ضمن ثماني مناطق صناعية إقليمية في نطاق عمله، هي "أريئيل الغربية" و"بركان" و"شاحاك" و"معاليه إفرايم" و"شاعر بنيامين" و"مافو حورون" و"شيلو" و"بار أون"، إضافة إلى مناطق أصغر للحرف والصناعة داخل المستعمرات.[5]

سجل المناطق الصناعية القائمة: 28 منطقة

ترصد الهيئة 28 منطقة صناعية استعمارية قائمة تمتد على 8,844 دونماً، وتتوزع على 10 محافظات، بوسيط يبلغ 126 دونماً للمنطقة الواحدة. وتضم المناطق الثلاث الكبرى وحدها 50.9% من المساحة، فيما تتوزع البقية بين مناطق متوسطة الحجم وأخرى صغيرة ملحقة بالمستعمرات.[6]

---

[3] مراقب الدولة الإسرائيلي، المناطق الصناعية بإدارة إسرائيلية في يهودا والسامرة: تقرير متابعة، شباط 2023؛ 35 منطقة صناعية، 14,100 عامل فلسطيني و5,500 إسرائيلي، وتوزيع العمال في "ميشور أدوميم" و"بركان" و"أريئيل" (اللوح 1)، وتحديث مخططي "مسيلا" و"عليه زهاف".

[4] مكتب التخطيط في الإدارة المدنية، طبقة المناطق الصناعية الإسرائيلية، آخر تحرير 17 تموز 2024.

[5] مجلس "شومرون"، إدارة المنطقة الصناعية "بركان"، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026؛ اتحاد مدن البيئة في "شومرون"، الصناعة وجودة البيئة، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026.

[6] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، سجل المناطق الصناعية الاستعمارية وسجل المستعمرات، تشرين الثاني 2026.

#	المنطقة الصناعية	المحافظة	المساحة (دونم)	حالة المخطط
1	"ميشور أدوميم"	القدس	2,334.5	يوجد مخطط
2	"بركان"	سلفيت	1,130.0	يوجد مخطط
3	"عطروت"	القدس (J1)	1,038.7	يوجد مخطط
4	"أريئيل الغربية"	سلفيت	646.6	يوجد مخطط
5	"بار أون" ("كدوميم")	قلقيلية	512.9	يوجد مخطط
6	"غوش عتصيون"	الخليل	428.2	يوجد مخطط
7	"مافو حورون"	رام الله والبيرة	319.7	لا يوجد مخطط
8	"شاحاك" ("شاكيد")	جنين	310.6	يوجد مخطط
9	"شاعر بنيامين" ("تل مريم")	القدس	283.6	يوجد مخطط
10	"شمعة" / "ميتاريم"	الخليل	244.1	يوجد مخطط
11	"عليه زهاف"	سلفيت	223.3	مخطط جديد أُعدّ (2023)
12	"نيتسانيه شالوم" ("مسيلا")	طولكرم	168.6	نُشر للمصادقة 2018
13	"معاليه إفرايم"	أريحا والأغوار	133.0	يوجد مخطط
14	"موديعين عيليت"	رام الله والبيرة	128.0	يوجد مخطط
15	"سلعيت"	طولكرم	124.0	–
16	"معاليه عاموس"	بيت لحم	118.0	–
17	"عمانوئيل"	سلفيت	105.0	يوجد مخطط
18	"ألفي منشيه"	قلقيلية	101.0	يوجد مخطط
19	"كرني شومرون"	سلفيت	101.0	يوجد مخطط
20	"مجدال عوز"	الخليل	76.3	يوجد مخطط
21	"كريات أربع"	الخليل	74.3	يوجد مخطط
22	"شيلو"	نابلس	49.8	يوجد مخطط
23	"أريئيل" (المنطقة الثانية)	سلفيت	42.0	–
24	"ألون موريه"	نابلس	41.4	لا يوجد مخطط
25	"إلكانا"	سلفيت	36.7	يوجد مخطط
26	"حلميش" ("نفيه تسوف")	رام الله والبيرة	27.7	يوجد مخطط
27	"بيتار عيليت"	بيت لحم	24.3	يوجد مخطط
28	"إفرات"	بيت لحم	20.4	يوجد مخطط
	المجموع (28 منطقة)		**8,843.7**	

تقع "عطروت" داخل حدود بلدية القدس التي ضمتها سلطات الاحتلال (J1).

التوزيع حسب المحافظة

المحافظة	عدد المناطق	المساحة (دونم)	الحصة من المساحة
القدس	3	3,656.8	%41.3
سلفيت	7	2,284.6	%25.8
الخليل	4	822.9	%9.3
قلقيلية	2	613.9	%6.9
رام الله والبيرة	3	475.4	%5.4
جنين	1	310.6	%3.5
طولكرم	2	292.6	%3.3
بيت لحم	3	162.7	%1.8
أريحا والأغوار	1	133.0	%1.5
نابلس	2	91.2	%1
المجموع	**28**	**8,843.7**	**%100**

يكشف التوزيع ثلاث سمات. أولاها أن الثقل المساحي في محافظة القدس (41.3%)، وهو ثقل يرتبط بمنطقتين كبيرتين على طرفي المدينة: "ميشور أدوميم" شرقاً على الطريق 1 في نطاق مشروع "معاليه أدوميم"، و"عطروت" شمالاً داخل الحدود التي ضمّتها سلطات الاحتلال. والثانية أن سلفيت تضم أكبر عدد من المناطق (سبع مناطق، 25.8% من المساحة)، في امتداد واحد يربط "بركان" و"أريئيل" بالطريق 5. والثالثة أن الجنوب، رغم كثرة مستعمراته، لا يضم إلا 11.1% من المساحة، تتركز في "غوش عتصيون" و"شمعة/ميتاريم"، وما عداها مناطق صغيرة ملحقة بالمستعمرات.

بنية الأحجام: قلة كبيرة وكثرة صغيرة

فئة الحجم	عدد المناطق	المساحة (دونم)	الحصة
1,000 دونم فأكثر	3	4,503.2	%50.9
200 - أقل من 1,000 دونم	8	2,969.0	%33.6
أقل من 200 دونم	17	1,371.5	%15.5

تعمل المناطق الثلاث الكبرى بوصفها أقطاباً إقليمية تستقبل المصانع والعمالة من خارج المستعمرة المجاورة، بينما تؤدي المناطق الصغيرة (17 منطقة) وظيفة خدمية وحِرفية ملحقة بالمستعمرة، وتوفر لها قاعدة إيرادات وتشغيل محلية. ولهذا التمايز أثر عملي: فملفات المساءلة الاقتصادية والمقاطعة تكون أكثر أثراً في الأقطاب الكبرى حيث تتركز الشركات والعمالة والتمويل، بينما تكون المناطق الصغيرة أكثر دلالة في قراءة تثبيت المستعمرات المتفرقة.

المناطق الجديدة والمخطط لها خارج السجل

إلى جانب المناطق القائمة، ترصد الهيئة ثمانية مواقع صناعية جديدة أو مخطط لها أو مدرجة في القائمة الإسرائيلية الرسمية خارج المناطق الـ28، تتوزع بين التسويق والسريان والإيداع والإعلان:

الموقع	المحافظة	المرحلة	المساحة المعلنة (دونم)
"عوفريم" ("بيت أرييه")	رام الله والبيرة	قائمة وفق القائمة الإسرائيلية الرسمية 2017[7]	–
"عمانوئيل القديمة" (منطقة ثانية)	سلفيت	قائمة وفق القائمة الإسرائيلية الرسمية 2017	–
"مكابيم"	رام الله والبيرة (أراضي صفا)	مخطط مصادق (2016)، ونفدت قسائمه الـ18 في حزيران 2026[8]	نحو 301
"بستاني حيفتس" قرب "أفني حيفتس"	طولكرم (أراضي شوفة والرأس وفرعون)	سريان المخطط ت/158، والتطوير والتسويق جاريان[9]	نحو 800 (96 قسيمة)[10]
"ناحال رابا" / "شاعر هشومرون"	سلفيت (بين الخط الأخضر والجدار)	مخطط مودع لدى مجلس التخطيط الأعلى في 2 حزيران 2023[11]	نحو 2,500
منطقة غرب "بنيامين" قرب رنتيس	رام الله والبيرة	مخطط يروّجه المجلس مع محطة كهرباء[12]	نحو 2,000
"تينيه عومريم"	الخليل	أُعلن عنها عام 2018 ضمن ثلاث مناطق جديدة[13]	نحو 2,000
"مفووت لخيش" قرب ترقوميا	الخليل	توقيع أمر منطقة النفوذ، تشرين الثاني 2026[14]	3,039

وتكشف قراءة هذه المواقع وفق مراحلها ثلاث نتائج:

- **في مرحلة التنفيذ والتسويق** موقعان: "بستاني حيفتس" (نحو 800 دونم)، وهو أكبر من "أريئيل الغربية"، و"مكابيم" (نحو 301 دونم) التي نفدت قسائمها، بما يدل على طلب استثماري فعلي قرب الخط الأخضر.
- **في مرحلة الإيداع** يقف "ناحال رابا" (نحو 2,500 دونم)، وهو منفرداً أكبر من "ميشور أدوميم"، أكبر منطقة قائمة (2,334.5 دونماً). ومصادقته تعني نشوء قطب صناعي جديد على الطريق 5 بين الخط الأخضر والجدار.

---

[7] وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، سلطة الاستثمار، إحراء منح المنح في "يهودا والسامرة": قائمة التجمعات والمناطق الصناعية، تحديث 17 آب 2017؛ 20 منطقة صناعية مصنفة منطقة أولوية (أ).

[8] كيبا، نفاد قسائم المنطقة الصناعية الجديدة "مكابيم"، 10 حزيران 2026؛ 18 قسيمة، وتقدير المجلس لإيرادات سنوية بنحو 10 ملايين شيكل.

[9] الإدارة المدنية ومجلس التخطيط الأعلى، إعلان منح السريان للمخطط ت/158 "بستاني حيفتس"؛ مجلس "شومرون"، صفحة المهتمين بـ"بستاني حيفتس"، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026.

[10] كيبا، منطقة صناعية ضخمة في شمال "السامرة" تنطلق، 12 تشرين الثاني 2026؛ نحو 800 دونم و96 قسيمة، والتطوير عبر الشركة الاقتصادية لمجلس "شومرون" بالتنسيق مع سلطة أراضي إسرائيل، وعطاء التسويق حتى نهاية تشرين الثاني 2026.

[11] جمعية حماية الطبيعة، موقف الجمعية من مخطط المنطقة الصناعية "ناحال رابا / شاعر هشومرون"، 18 تموز 2023؛ إيداع المخطط في مجلس التخطيط الأعلى في 2 حزيران 2023 على نحو 2,500 دونم.

[12] آيس، محطة كهرباء في منطقة صناعية جديدة غرب "بنيامين"؛ تصريحات وزير الطاقة ورئيس مجلس "بنيامين" عن منطقة صناعية بنحو 2,000 دونم قرب رنتيس.

[13] Who Profits، Industrial Zones in the Occupied Palestinian Territory، نيسان 2019؛ الحوافز وأسعار الإيجار، ومساحات "مكابيم" و"تينيه عومريم" و"ناحال رابا" عند المصادقة.

[14] القناة السابعة، المنطقة الصناعية "مفووت لخيش" قرب معبر ترقوميا، 9 تشرين الثاني 2026؛ 3,039 دونماً، وتوقيع أمر منطقة النفوذ، وتقدير إيرادات المجلس بأكثر من 100 مليون شيكل سنوياً.

- **في مرحلة الترويج والإعلان** موقعان: غرب "بنيامين" (نحو 2,000 دونم)، و"تينيه عومريم" (نحو 2,000 دونم وفق رقم 2019). أما "مفووت لخيش" (3,039 دونماً) فانتقل إلى مرحلة التأسيس القانوني بتوقيع أمر منطقة نفوذه في تشرين الثاني 2026.

ويتضح من الجدول أن أربعة من المواقع الستة التي تتوافر لها مساحات معلنة تقع على الحافة الغربية قرب الخط الأخضر وشبكة الطرق 5 و6 و443، فيما يقع الموقعان الآخران في جنوب الخليل قرب ترقوميا والخط الأخضر أيضاً. أي أن الجيل الجديد من المناطق الصناعية يُبنى حيث تقصر المسافة إلى السوق الإسرائيلية، وحيث يخدم الاندماج المكاني للمستعمرات الغربية مع إسرائيل.

بطاقة معلوماتية: المنطقة الصناعية "بستاني حيفتس"

الموقع: جنوب غرب مستعمرة "أفني حيفتس" قرب الطريق 557، على أراضي شوفة والرأس وفرعون في محافظة طولكرم، وعلى الطريق المؤدية إلى "عيناف" و"شافي شومرون" ومستعمرات شمال الضفة.

المخطط: المخطط ت/158 الذي منحته الإدارة المدنية ومجلس التخطيط الأعلى السريان، لإنشاء منطقة صناعية جديدة وتحويل استعمالات زراعية وغيرها إلى صناعة وتجارة ومواصلات ومرافق عامة وطرق.[15]

المساحة: نحو 800 دونم مقسمة إلى 96 قسيمة للصناعة والتجارة والمكاتب، أي أكبر من "أريئيل الغربية" (646.6 دونماً).

الجهة المطورة: الشركة الاقتصادية لمجلس "شومرون" الإقليمي بالتنسيق مع سلطة أراضي إسرائيل، وبرعاية وزارات الإسكان والاقتصاد والمالية الإسرائيلية.

المرحلة: أعمال التطوير جارية في الموقع، وعطاء سلطة أراضي إسرائيل لتسويق القسائم مفتوح حتى نهاية تشرين الثاني 2026 وسط إقبال من المطورين، ويُتوقع أن تشغّل المنطقة آلاف العاملين.[16]

الميزة الموقعية: يسوّقها المجلس بقربها من الطريق 6 وحاجز التين وقلنسوة، على بعد نحو ربع ساعة من الطريق 6 ونحو 25 دقيقة من نتانيا.

الدلالة الاستعمارية: يقدّمها رئيس مجلس "شومرون" يوسي دغان بوصفها "محركاً اقتصادياً هائلاً" لمستعمرات شمال الضفة التي يجري إحياؤها، وقال وزير الاقتصاد الإسرائيلي نير بركات خلال إطلاقها إن "الهدف التالي هو تفكيك السلطة الفلسطينية".[17] ويتزامن المشروع مع خطة "الالتحام" لإقامة 19 مستعمرة جديدة ورؤية "مليون في السامرة"، ما يجعل المنطقة الصناعية رافعة لجذب المستعمرين إلى شمال الضفة.[18]

---

[15] الإدارة المدنية ومجلس التخطيط الأعلى، إعلان منح السريان للمخطط ت/158 "بستاني حيفتس"؛ مجلس "شومرون"، صفحة المهتمين بـ"بستاني حيفتس"، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026.

[16] كيبا، منطقة صناعية ضخمة في شمال "السامرة" تنطلق، 12 تشرين الثاني 2026؛ نحو 800 دونم و96 قسيمة، والتطوير عبر الشركة الاقتصادية لمجلس "شومرون" بالتنسيق مع سلطة أراضي إسرائيل، وعطاء التسويق حتى نهاية تشرين الثاني 2026.

[17] كيبا، منطقة صناعية ضخمة في شمال "السامرة" تنطلق، 12 تشرين الثاني 2026؛ نحو 800 دونم و96 قسيمة، والتطوير عبر الشركة الاقتصادية لمجلس "شومرون" بالتنسيق مع سلطة أراضي إسرائيل، وعطاء التسويق حتى نهاية تشرين الثاني 2026.

[18] القناة السابعة، كرعي ودغان: تسريع نشر الهوائيات في شمال "السامرة"، 17 تشرين الثاني 2026؛ خطة "الالتحام" لإقامة 19 مستعمرة ورؤية "مليون في السامرة".

بطاقة معلوماتية: المنطقة الصناعية "مفووت لخيش"

الموقع: شمال معبر ترقوميا وملاصقة له في محافظة الخليل، بين أراضي ترقوميا وبيت أولا ونوبا، وقرب "أدولام" داخل الخط الأخضر، في منطقة تسميها المصادر الإسرائيلية "خط التماس".

المساحة: 3,039 دونماً، أي أكبر من "ميشور أدوميم" (2,334.5 دونماً)، أكبر منطقة صناعية قائمة في الضفة الغربية.

الجهات المروّجة: مديرية الاستيطان في وزارة الجيش الإسرائيلية والإدارة المدنية، وتتبع المنطقة لمجلس "غوش عتصيون" الإقليمي.

المرحلة: وقّع قائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال آفي بلوط أمر منطقة النفوذ للمنطقة المخططة في تشرين الثاني 2026، فأصبحت المساحة ضمن الصلاحيات التخطيطية والضريبية للمجلس.

الأهداف المعلنة: توسيع التشغيل والتجارة، وتعزيز اقتصاد المجلس، ودعم النمو السكاني في مستعمراته، وتثبيت السيطرة الإسرائيلية على منطقة المعبر.

الدلالة المالية: يقدّر رئيس مجلس "غوش عتصيون" يارون روزنتال أن تدرّ المنطقة على المجلس أكثر من 100 مليون شيكل سنوياً، ما يوسّع القاعدة الضريبية لمستعمرات المجلس ويموّل توسعها.

الدلالة السياسية: وصفها وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بأنها "بشرى عظيمة للاستيطان"، وربطها بتعزيز السيطرة الأمنية على منطقة التماس وحماية الطريق 6 و"كريات غات".[19]

السياق الجنوبي: تشكّل مع "تينيه عومريم" (نحو 2,000 دونم، أُعلن عنها عام 2018) حزاماً صناعياً جديداً على الأطراف الغربية والجنوبية لمحافظة الخليل يمتد نحو الخط الأخضر.[20]

التقدير الأساسي

يرى هذا التقدير أن دولة الاحتلال توظف المناطق الصناعية لتوسيع السيطرة الدائمة على الأرض، وربط أجزاء من الضفة الغربية بدورة الإنتاج والتوزيع والإيرادات الإسرائيلية. فالمصنع يحتاج إلى طريق وطاقة ومياه وتصاريح وتخصيص أرض وجهة تجبي الرسوم؛ ومع تراكم هذه الروابط تتكون مصالح اقتصادية وإدارية تدافع عن استمرار السيطرة وتزيد كلفة التراجع عنها. وتبرز القيمة الاستراتيجية للموقع من قدرته على وصل المستعمرات بالأسواق وشبكات النقل والتحكم، حتى عندما تكون مساحته المبنية محدودة.

ويعزز سجل الهيئة هذا التقدير بمعطيين. الأول أن نصف المساحة الصناعية القائمة يتركز في ثلاثة أقطاب على طرق رئيسية تصل المستعمرات بالقدس والساحل، لا في مواقع متفرقة. والثاني أن الفجوة بين 8,844 دونماً من المناطق القائمة في السجل ونحو 35,258 دونماً من حدود المخططات في طبقة الإدارة المدنية تمثل احتياطياً تخطيطياً واسعاً. وتعني هذه الفجوة أن الإطار القانوني للتوسع جاهز في مواقع كثيرة قبل ظهور المصانع.

---

[19] القناة السابعة، المنطقة الصناعية "مفووت لخيش" قرب معبر ترقوميا، 9 تشرين الثاني 2026؛ 3,039 دونماً، وتوقيع أمر منطقة النفوذ، وتقدير إيرادات المجلس بأكثر من 100 مليون شيكل سنوياً.

[20] Who Profits، Industrial Zones in the Occupied Palestinian Territory، نيسان 2019؛ الحوافز وأسعار الإيجار، ومساحات "مكابيم" و"تينيه عومريم" و"ناحال رابا" عند المصادقة.

ويجب التمييز بين ربحية شركة تعمل في مستعمرة، وإيرادات مجلس استعماري، والعائد الصافي للاقتصاد الإسرائيلي ككل. فالأجور والضرائب والمبيعات ليست مؤشراً واحداً، كما أن الإنفاق العام على الطرق والحماية والمرافق قد يرفع ربحية المستثمر مع تحميل الموازنة العامة جزءاً من الكلفة. لذلك لا يبرر وجود المصانع والوظائف وحده الادعاء بأن الاقتصاد الإسرائيلي يعتمد كلياً على هذه المناطق، بينما تؤيد الوقائع اعتبارها أداة مهمة لتثبيت المشروع الاستعماري وخدمة قطاعات وشبكات مصالح محددة.

المحاور الجغرافية التي ينظمها الاقتصاد الاستعماري

تكشف مواقع المناطق القائمة والمخططة عن وظائف مكانية متمايزة. ويجمع الجدول التالي مناطق السجل الـ28 في خمسة محاور، مع المواقع الجديدة المرتبطة بكل محور.

المحور	المناطق القائمة في السجل	العدد / المساحة (دونم)	المواقع الجديدة والمخططة	الوظيفة الاستراتيجية
الحافة الغربية قرب الخط الأخضر	"سلعيت"، "مافو حورون"، "شاحاك" ("شاكيد")، "نيتسانيه شالوم" ("مسيلا")، "موديعين عيليت"، "ألفي منشيه"، "إلكانا"	7 / 1,188.6 (13.4%)	"بستاني حيفتس"، "ناحال رابا"، "مكابيم"، غرب "بنيامين"	تقريب الإنتاج من الطرق والأسواق داخل إسرائيل، واستثمار موقع الأرض الفلسطينية قرب الخط الأخضر والجدار
ممر سلفيت-قلقيلية نحو عمق الضفة	"بركان"، "أريئيل الغربية"، "بار أون" ("كدوميم")، "عليه زهاف"، "عمانوئيل"، "كرني شومرون"، "أريئيل" (المنطقة الثانية)	7 / 2,760.8 (31.2%)	–	ربط المصانع والمستعمرات بالطريق 5 و55، وتعميق الاعتماد على شبكة نقل تخضع للاحتلال
محافظة القدس	"ميشور أدوميم"، "عطروت"، "شاعر بنيامين" ("تل مريم")	3 / 3,656.8 (41.3%)	–	توسيع المجال الاقتصادي للمستعمرات حول القدس، وربط الصناعة بالطرق والمجمعات الاستعمارية شرق المدينة وشمالها
العمق والأطراف الشرقية	"معاليه إفرايم"، "شيلو"، "ألون موريه"، "حلميش" ("نفيه تسوف")	4 / 251.9 (2.8%)	–	قواعد تشغيل وخدمات صغيرة تثبّت المستعمرات المتفرقة في العمق والأغوار
الجنوب: بيت لحم والخليل	"غوش عتصيون"، "شمعة" / "ميتاريم"، "مجدال عوز"، "كريات أربع"، "بيتار عيليت"، "إفرات"، "معاليه عاموس"	7 / 985.6 (11.1%)	"تينيه عومريم"، "مفووت لخيش"	قواعد تشغيل وإيرادات تخدم تكتل "غوش عتصيون" والامتداد نحو الخط الأخضر جنوباً

الأرض والضم الاقتصادي

يتيح التخصيص الصناعي السيطرة طويلة الأمد على الأرض من خلال قطع ومرافق وطرق وعقود واستثمارات ثابتة. وقد يتسع هذا المسار دون زيادة موازية في عدد الوحدات السكنية، وهو ما يجعل الاكتفاء بمؤشرات البناء السكني قاصراً عن قياس التوسع الاستعماري. فموقع مخصص للصناعة أو التخزين يمكن أن يرسخ السيطرة ويخلق طلباً على بنية أساسية وخدمات خارج مساحة المباني نفسها.

ولا يقتصر أثر المنطقة الصناعية على حدود مخططها؛ فهو يمتد إلى القطع المخصصة وحدود النفوذ الإداري والأراضي التي يُمنع أصحابها من الوصول إليها أو يتغير استعمالها. وتمثل "بستاني حيفتس" نموذجاً لذلك: فقد مُنح المخطط

ت/158 السريان لإنشاء منطقة صناعية جديدة على أراضي شوفة والرأس وفرعون، وتحويل استعمالات زراعية إلى صناعة وتجارة ومواصلات ومرافق وطرق.[21]

وتنبّه حالة "ناحال رابا" إلى بعد آخر: فالمخطط يقع بين الخط الأخضر والجدار، في منطقة عزلها الجدار عن محيطها الفلسطيني، ويحوّلها المخطط إلى امتداد صناعي لمستعمرات "شاعر هشومرون". أي أن الجدار لا يفصل الأرض فحسب، بل يهيئها لاستعمال اقتصادي استعماري يصعب التراجع عنه.[22]

المناطق الصناعية رافعةً لجذب المستعمرين وزيادة أعداد السكان

لا تقتصر وظيفة المنطقة الصناعية على الإنتاج؛ فهي جزء من الحزمة التي تقدمها دولة الاحتلال لجعل السكن في المستعمرات خياراً جاذباً. فالعمل القريب من السكن يزيل أكبر عائق أمام الانتقال إلى مستعمرة بعيدة عن مراكز التشغيل في الساحل والقدس، ويحوّل المستعمرة من ضاحية للمبيت يغادرها سكانها كل صباح إلى تجمع يُعاش فيه ويُعمل. ويعمل في المناطق الصناعية نحو 5,500 إسرائيلي وفق مراقب الدولة، إلى جانب من يعملون في الخدمات والنقل والتجارة المرتبطة بها.[23]

وتعلن الحكومة الإسرائيلية هذه الوظيفة صراحة: فمديرية المناطق الصناعية في وزارة الاقتصاد تحدد هدفها بتطوير المناطق الصناعية في مناطق الأولوية الوطنية و"زيادة إمكانات التشغيل"، وتقرر أن "السلطة المحلية القوية هي سلطة فيها منطقة صناعية حية ومزدهرة".[24] ويقترن تصنيف المستعمرات والمناطق الصناعية مناطق أولوية بمنح وقروض سكنية مخفضة وحوافز ضريبية للأفراد، صُممت لتشجيع الانتقال إلى ما تعدّه إسرائيل أطرافاً.[25] أي أن المصنع والبيت يُقدَّمان في سياسة واحدة.

ويضيف البعد المالي حلقة ثانية. فالرسوم والضرائب المحلية التي تجبيها المجالس الاستعمارية من المصانع، كرسوم المياه والصرف والنفايات والحراسة، تمول التعليم والطرق والخدمات في المستعمرات، وترفع مستوى الخدمة المقدمة للسكان دون أن يتحملوا كامل كلفتها.[26] ويقدّر مجلس "بنيامين" أن تدرّ منطقة "مكابيم" وحدها نحو 10 ملايين شيكل سنوياً، ويصف رئيسه "بنيامين" بأنها تتحول إلى "قلب اقتصادي وتشغيلي".[27] وكلما ارتفعت جودة الخدمات وانخفضت كلفة الحياة، اتسعت دائرة المنتقلين إلى السكن في المستعمرة.

ويكشف خطاب المجالس الاستعمارية هذا الترابط دون مواربة. فمجلس "شومرون" يقدم المنطقة الصناعية الجديدة قرب "أفني حيفتس" (نحو 800 دونم) بوصفها محركاً لتطوير المستعمرات القديمة والجديدة في شمال الضفة وتوفير

---

[21] الإدارة المدنية ومجلس التخطيط الأعلى، إعلان منح السريان للمخطط ت/158 "بستاني حيفتس"؛ مجلس "شومرون"، صفحة المهتمين بـ"بستاني حيفتس"، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026.

[22] جمعية حماية الطبيعة، موقف الجمعية من مخطط المنطقة الصناعية "ناحال رابا / شاعر هشومرون"، 18 تموز 2023؛ إيداع المخطط في مجلس التخطيط الأعلى في 2 حزيران 2023 على نحو 2,500 دونم.

[23] مراقب الدولة الإسرائيلي، المناطق الصناعية بإدارة إسرائيلية في يهودا والسامرة: تقرير متابعة، شباط 2023؛ 35 منطقة صناعية، 14,100 عامل فلسطيني و5,500 إسرائيلي، وتوزيع العمال في "ميشور أدوميم" و"بركان" و"أريئيل" (اللوح 1)، وتحديث مخططي "مسيلا" و"عليه زهاف".

[24] وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، مديرية المناطق الصناعية: الأهداف والأدوات، اطلع عليها في 20 تشرين الثاني 2026.

[25] Who Profits، Industrial Zones in the Occupied Palestinian Territory، نيسان 2019؛ الحوافز وأسعار الإيجار، ومساحات "مكابيم" و"تينيه عومريم" و"ناحال رابا" عند المصادقة.

[26] مجلس "شومرون"، قسم جباية الرسوم والخدمات، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026.

[27] كيبا، نفاد قسائم المنطقة الصناعية الجديدة "مكابيم"، 10 حزيران 2026؛ 18 قسيمة، وتقدير المجلس لإيرادات سنوية بنحو 10 ملايين شيكل.

التشغيل لسكانها.[28] كما أعلن رئيس المجلس أن "عشرات الآلاف" سيسكنون شمال الضفة، ضمن خطة "الالتحام" لإقامة 19 مستعمرة ورؤية "مليون في السامرة".[29] فالمنطقة الصناعية هنا تسبق السكان، وتُبنى لاستقبالهم.

وتؤكد الجغرافيا الأمر ذاته. فالأقطاب الصناعية الكبرى ملاصقة لأكبر التكتلات الاستعمارية: "ميشور أدوميم" قاعدة التشغيل لـ"معاليه أدوميم"، و"بركان" و"أريئيل الغربية" لتكتل "أريئيل"، و"شاعر بنيامين" و"عطروت" لمستعمرات شمال القدس. والجيل الجديد يسير على النهج نفسه: "بستاني حيفتس" بجوار "أفني حيفتس" في نطاق مجلس "شومرون" الذي يخطط لمستعمرات جديدة، و"ناحال رابا" بجوار تكتل "شاعر هشومرون"، و"مكابيم" قرب تكتل "موديعين عيليت" غرب رام الله.

وبذلك تنشأ حلقة يغذي فيها كل عنصر الآخر: المنطقة الصناعية تجذب سكاناً جدداً، والسكان الجدد يبررون توسيع المستعمرة وطرقها وخدماتها، والتوسع يخلق طلباً على منطقة صناعية أكبر أو جديدة. لذلك تُقرأ كل منطقة صناعية جديدة بوصفها مقدمة لموجة سكنية، ويُقرأ إيداع مخططها إنذاراً مبكراً بتوسع استعماري سكني يتبعه.

الطرق والمعابر وإعادة توجيه الحركة الاقتصادية

اختيار المواقع القريبة من الخط الأخضر والطرق الرئيسية يقلل المسافة إلى الأسواق الإسرائيلية، بينما تتيح السيطرة على المعابر توجيه تدفقات البضائع والعمال. ويقدم تسويق "بستاني حيفتس" بالقرب من الطريق 6 وحاجز التين وقلنسوة مثالاً مباشراً على تحويل موقع الأرض الفلسطينية إلى ميزة للمستثمر. وتذكر Who Profits أن شاحنة تغادر "بركان" تصل تل أبيب خلال 25-30 دقيقة، وأن الوصول من "ألفي منشيه" يستغرق نحو 40 دقيقة، مقابل نحو ساعة من مناطق صناعية في النقب داخل إسرائيل.[30]

وتتمثل المخاطرة الفلسطينية في أن تتسع سهولة حركة الإنتاج الاستعماري بالتوازي مع استمرار القيود على المنتج الفلسطيني في الوصول إلى الأرض والطرق والأسواق. وتتكامل الصناعة شرق القدس مع مشروعات ربط "معاليه أدوميم" بالقدس ضمن وظيفة مكانية واحدة.

تحويل الاستيطان إلى مشروع مربح

يستفيد المستثمر من الأرض المخصصة والبنية الأساسية التي تنشئها الجهات العامة ومن تصنيفات الأولوية والحوافز. وتدرج وزارة الاقتصاد الإسرائيلية 20 منطقة صناعية في الضفة الغربية ضمن منطقة الأولوية (أ) المؤهلة لمنح الاستثمار وفق قانون تشجيع استثمارات رأس المال.[31] وتصف وثيقة تقييم عقاري حكومية صادرة في حزيران 2021 "ميشور أدوميم" بأنها منطقة أولوية وطنية (أ)، وتشرح إدارة الشركة الاقتصادية لتطوير "معاليه أدوميم"

---

[28] كيبا، منطقة صناعية ضخمة في شمال "السامرة" تنطلق، 12 تشرين الثاني 2026؛ نحو 800 دونم و96 قسيمة، والتطوير عبر الشركة الاقتصادية لمجلس "شومرون" بالتنسيق مع سلطة أراضي إسرائيل، وعطاء التسويق حتى نهاية تشرين الثاني 2026.

[29] القناة السابعة، كرعي ودغان: تسريع نشر الهوائيات في شمال "السامرة"، 17 تشرين الثاني 2026؛ خطة "الالتحام" لإقامة 19 مستعمرة ورؤية "مليون في السامرة".

[30] Who Profits، Territory Industrial Zones in the Occupied Palestinian، نيسان 2019؛ الحوافز وأسعار الإيجار، ومساحات "مكابيم" و"تينيه عومريم" و"ناحال رابا" عند المصادقة.

[31] وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، سلطة الاستثمار، إجراء منح المنح في "يهودا والسامرة": قائمة التجمعات والمناطق الصناعية، تحديث 17 آب 2017؛ 20 منطقة صناعية مصنفة منطقة أولوية (أ).

للمنطقة وتسويقها.[32] كما تعرض إدارة "بركان" خدمات التنسيق مع الحكومة والمجلس وصيانة المرافق وتوسعة المنطقة ومتابعة البنية اللازمة للغاز الطبيعي.[33]

وتظهر الحوافز في الكلفة المباشرة: فقد قدّرت Who Profits إيجار المتر المربع شهرياً في "بركان" بين 17 و24 شيكلاً، مقابل 35 شيكلاً على الأقل مضافاً إليها رسوم إدارة في المنطقة الصناعية في بيت شيمش. كما تحصل المصانع المعتمدة في مناطق الأولوية على منح مباشرة وتخفيض في ضريبة الشركات.[34]

تحوّل هذه الترتيبات السيطرة على الأرض إلى فرصة استثمارية: تخصيص قطعة، ثم إيصالها بالطريق والطاقة والمياه، ثم تأجيرها أو تشغيل مصنع عليها وتسويق إنتاجه. ويخفض الإنفاق العام كلفة دخول المستثمر ومخاطره، بينما تتوزع العوائد بين المالك والمشغل والممول والمقاول والجهة الجابية. وتبدأ بعض المكاسب من ارتفاع قيمة الحق في الأرض بعد تطويرها، قبل أن ينتج المصنع أول سلعة.

وتنشأ بذلك مصالح اقتصادية في استمرار الاستيطان تتجاوز سكان المستعمرات إلى شركات وموردين وممولين ومشترين قد تعمل مقارهم خارج الأرض المحتلة. فالمشروع الاستعماري يكتسب قدرة إضافية على الاستمرار عندما يتحول الدفاع عنه إلى دفاع عن استثمار وقرض وعقد توريد ومورد مالي محلي. كما يمكن تقديم توسيعه للجمهور الإسرائيلي بوصفه سياسة وظائف وتنمية إقليمية، بما يحجب كلفة انتزاع الأرض وتقييد التنمية الفلسطينية.

لكن ربح الشركة لا يساوي ربحاً صافياً للمجتمع الإسرائيلي. فالحوافز تختلف بين المناطق والقطاعات والسنوات، ويجب حساب الإنفاق العام على التطوير والخدمات والحماية ومقارنته بالإيرادات المحققة. أما فلسطينياً، فالسؤال أوسع: من يملك الأرض ورأس المال، ومن يقرر استعمال الموارد، ومن يحصل على الأجور، ومن يتحمل أضرار الإنتاج؟ ومن دون هذه الأسئلة يمكن عرض منشأة مربحة باعتبارها تنمية مشتركة، رغم أن عوائد الملكية والسيطرة تتجه إلى طرف، وتبقى للطرف الآخر أجور مشروطة وكلفة اجتماعية وبيئية.

إيرادات المجالس الاستعمارية وتوسيع قاعدة المستفيدين

تضيف المناطق الصناعية عقارات تجارية ومرافق تولد ضرائب محلية ورسوم خدمات وعوائد تطوير، إلى جانب عقود النقل والصيانة والإنشاء. ويعرض مجلس "شومرون" ضمن اختصاصات الجباية رسوماً مرتبطة بمياه المصانع وصرفها الصحي وحراستها ونفاياتها ومياهها العادمة الصناعية.[35] ويقدّر مجلس "بنيامين" أن تدرّ منطقة "مكابيم" وحدها نحو 10 ملايين شيكل سنوياً، ويقدمها جزءاً من "سلسلة مشاريع اقتصادية" في نطاقه.[36]

ويرجح التقدير أن اتساع هذه الموارد يعزز قدرة المجالس على تقديم الخدمات وتمويل توسعها، وأن المستثمرين والمقاولين والموردين يوسعون دائرة المصالح المرتبطة ببقاء المناطق الصناعية.

---

[32] وزارة العدل الإسرائيلية، جناح تقييم العقارات، قرار في اعتراض على تقسيم أرض صناعية في "مبشور أدوميم"، الملف 40841، 30 حزيران 2021.

[33] مجلس "شومرون"، إدارة المنطقة الصناعية "بركان"، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026؛ اتحاد مدن البيئة في "شومرون"، الصناعة وجودة البيئة، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026.

[34] Who Profits، Industrial Zones in the Occupied Palestinian Territory، نيسان 2019؛ الحوافز وأسعار الإيجار، ومساحات "مكابيم" و"تينيه عومريم" و"ناحال رابا" عند المصادقة.

[35] مجلس "شومرون"، قسم جباية الرسوم والخدمات، اطلع عليها في 14 تشرين الثاني 2026.

[36] كيبا، نفاد قسائم المنطقة الصناعية الجديدة "مكابيم"، 10 حزيران 2026؛ 18 قسيمة، وتقدير المجلس لإيرادات سنوية بنحو 10 ملايين شيكل.

ويستحق مشروع "مفووت لخيش" قرب ترقوميا متابعة خاصة؛ فقد تناولت تقارير صحفية في تشرين الثاني 2026 مشروعاً معلناً بمساحة 3,039 دونماً وربطته بتوسيع قاعدة إيرادات مجلس "غوش عتصيون".[37]

التبعية الاقتصادية: العمل والسوق والقدرة على الإنتاج

أظهرت أرقام تقرير مراقب الدولة أن العمال الفلسطينيين كانوا يشكلون غالبية العاملين في المناطق الصناعية. والأهم أن التشغيل متركز: فثلاث مناطق هي "ميشور أدوميم" (5,255 عاملاً فلسطينياً) و"بركان" (3,188) و"أريئيل" (2,656) تضم معاً نحو 11,100 عامل، أي قرابة 79% من الفلسطينيين العاملين في المناطق الصناعية. ويوفر العمل دخلاً تحتاجه الأسر، بينما تبقى القدرة على الوصول إلى الوظيفة والاستمرار فيها خاضعة للتصاريح والحواجز وقرارات الإغلاق وشروط صاحب العمل. وقد وثّق التقرير نفسه أن 4 فقط من 16 قانون عمل إسرائيلياً تقرر تطبيقها عام 2014 طُبقت فعلاً، وأن ثلاث لوائح اتهام فقط قُدمت بين 2020 و2022 بسبب مخالفة قانون الحد الأدنى للأجور. ولا يحوّل احتياج العامل إلى الوظيفة عمله إلى موافقة على الاستيلاء على الأرض، ولا يعفي المشغل من حقوقه العمالية.[38]

وتكشف صدمة ما بعد السابع من تشرين الأول حدود هذا الاعتماد. فقد أورد الأونكتاد في تقريره لعام 2025 أن منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن العمل في إسرائيل والمستعمرات بدد في عام 2024 نحو 84% من الدخل الذي تحقق هناك قياساً بعام 2022. ويبين الرقم كيف يمكن لقرار إسرائيلي أن يقطع مورداً واسعاً للدخل الفلسطيني، دون أن يملك الاقتصاد المحلي طاقة إنتاجية تستوعب الخسارة سريعاً.[39]

ولا تقتصر التبعية على الأجور؛ فهي تشمل شراء مدخلات الإنتاج والطاقة والخدمات، وتصريف السلع، والعبور إلى الأسواق. ويذكر تقرير الأونكتاد نفسه أن التجارة مع إسرائيل تشكل 73% من إجمالي التجارة الفلسطينية، ويربط ذلك بالتحكم في الحدود ورفع كلفة الوصول إلى البدائل. وفي هذا السياق تجمع المناطق الصناعية الاستعمارية بين تشغيل قوة العمل الفلسطينية، والاستفادة من سوق فلسطينية مقيدة الخيارات، وتوجيه القيمة المضافة وقرارات الاستثمار إلى مؤسسات إسرائيلية.[40]

وتتخذ التبعية طابعاً يعيد إنتاج نفسه عندما تقيد السيطرة على الأرض والمياه والحركة نشوء منشآت فلسطينية منافسة، ثم تُقدَّم الوظائف في المصانع الاستعمارية علاجاً للبطالة الناتجة جزئياً عن هذه القيود. لذلك ينبغي مقارنة الأجر ببديل تنموي تتاح له الأرض والموارد والأسواق، لا ببطالة مفروضة بوصفها الوضع الطبيعي. فتحسن دخل أسرة لا يساوي امتلاك المجتمع قاعدة إنتاج مستقلة، كما أن شراء المصنع بعض الخدمات المحلية لا يثبت انتقال التكنولوجيا أو تراكم رأس المال الفلسطيني.

ويجب أن يجمع فك التبعية بين حماية حقوق العمال وتوسيع البدائل: تمويل منشآت فلسطينية، وعقود شراء تدعم المنتج المحلي، وتدريب مرتبط بوظائف فعلية، وحماية اجتماعية مؤقتة للأسر المتضررة. ولا يجوز استخدام حاجة

---

[37] القناة السابعة، المنطقة الصناعية "مفووت لخيش" قرب معبر ترقوميا، 9 تشرين الثاني 2026؛ 3,039 دونماً، وتوقيع أمر منطقة النفوذ، وتقدير إيرادات المجلس بأكثر من 100 مليون شيكل سنوياً.

[38] مراقب الدولة الإسرائيلي، المناطق الصناعية بإدارة إسرائيلية في يهودا والسامرة: تقرير متابعة، شباط 2023؛ 35 منطقة صناعية، 14,100 عامل فلسطيني و5,500 إسرائيلي، وتوزيع العمال في "ميشور أدوميم" و"بركان" و"أريئيل" (اللوح 1)، وتحديث مخططي "مسيلا" و"عليه زهاف".

[39] الأونكتاد، تطورات اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/72/3، 30 أيلول 2025، الفقرتان 18 و19.

[40] الأونكتاد، تطورات اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، TD/B/72/3، 30 أيلول 2025، الفقرتان 18 و19.

العامل ذريعة لإدامة النشاط الاستعماري، أو تحميله وحده كلفة مواجهته. والاختبار هو مقدار ما ينتقل إلى الفلسطينيين من قدرة على الإنتاج والاختيار، إلى جانب حماية الأجر والسلامة والتأمين.

الأثر البيئي: تلويث الموارد ونقل كلفة الإنتاج إلى الفلسطينيين

لا يتوقف الأثر البيئي عند سياج المصنع؛ فمسار المياه العادمة والرياح والتسرب إلى التربة قد ينقل الضرر إلى أراضٍ وقرى خارج المخطط الصناعي. ويعرض تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2020 تأثر تجمعات مجاورة للصناعات والمحاجر بالجريان الكيميائي والمياه العادمة والروائح والغبار، ويشير إلى أن آليات الترخيص والرقابة داخل المستعمرات كانت أقل شمولاً في بعض الجوانب من المطبقة داخل إسرائيل. والمشكلة، وفق التقرير، تشمل فجوات التطبيق والرقابة وتعدد الأطر القانونية.[41] ويعزز تقرير مراقب الدولة هذه القراءة من الجهة الإسرائيلية: فتشريعات السلامة والصحة المهنية المطبقة في إسرائيل لم تُطبق في المناطق الصناعية في الضفة، ولا تُبلَّغ إلا حوادث العمل القاتلة.[42]

وفي الحالة الفلسطينية، خصصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقريراً عام 2018 للتلوث الناتج عن المناطق الصناعية ومكبات النفايات، واتخذت سلفيت نموذجاً. ووثقت فيه تدفق مياه عادمة من "بركان" باتجاه أراضي بروقين ومحيط حارس وقراوة بني حسان، وتضرر الزراعة والغطاء النباتي، كما عرضت أثر مياه "أريئيل" العادمة في وادي المطوي.[43]

وتقدم طولكرم مثالاً آخر: أورد برنامج الأمم المتحدة للبيئة نتائج دراسات رصدت النيكل والرصاص والزنك في تربة قرب مجمع "جيشوري" الصناعي، وتناول تقرير مؤسسة الحق لعام 2015 التلوث الهوائي قرب مصانع طولكرم وصعوبات وصول الفلسطينيين إلى العدالة البيئية.[44] وتُظهر متابعة صحفية مشتركة مع "كيرم نافوت" عام 2025 أن منطقة "نيتسانيه شالوم" اتسعت إلى نحو 180 دونماً، وأنها تضم مصنع إسمنت ومنشأة للتخلص من النفايات، وأن قناة تصريف تخرج منها نحو أراضٍ زراعية فلسطينية خلف الجدار يُقيَّد وصول أصحابها إليها.[45] وتكمن دلالة المثال في اجتماع قرب الصناعة من السكان والأرض الزراعية مع ضعف قدرة المتضررين على الوصول إلى المعلومات والرقابة والانتصاف.

وتتوافر كذلك مؤشرات صحية بحثية تستحق المتابعة. فقد وجدت دراسة لخلود حماد ومازن قمصية من جامعة بيت لحم، منشورة عام 2013، فروقاً ذات دلالة إحصائية في بعض مؤشرات الضرر الكروموسومي والحمض النووي لدى عينة من سكان بروقين مقارنة بعينة ضابطة، بعينات جُمعت في 2009 و2010. وتستدعي هذه النتائج الوقاية وتوسيع البحث الصحي في التجمعات المحاذية للمناطق الصناعية.[46]

---

[41] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حالة البيئة وآفاقها في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2020، ص 15 و117 و148 و152.

[42] مراقب الدولة الإسرائيلي، المناطق الصناعية بإدارة إسرائيلية في يهودا والسامرة: تقرير متابعة، شباط 2023؛ 35 منطقة صناعية، 14,100 عامل فلسطيني و5,500 إسرائيلي، وتوزيع العمال في "ميشور أدوميم" و"بركان" و"أريئيل" (اللوح 1)، وتحديث مخططي "مسيلا" و"عليه زهاف".

[43] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، إعداد عائشة أحمد، التلوث البيئي بفعل المناطق الصناعية ومكبات النفايات الإسرائيلية: منطقة سلفيت نموذجاً، سلسلة التقارير الخاصة 97، 2018، ص 38-42.

[44] مؤسسة الحق، الظلم البيئي في الأرض الفلسطينية المحتلة: مشكلات وآفاق، 2015، ص 10-11 و17-25.

[45] The New Arab بالتعاون مع "كيرم نافوت"، Buds of Pollution: Nitzanei Shalom industries poisoning Palestinian farmland، 2025؛ اتساع المنطقة إلى نحو 180 دونماً وفق سلطة جودة البيئة الفلسطينية، ومصنع إسمنت ومنشأة للتخلص من النفايات.

[46] خلود حماد ومازن قمصية، جامعة بيت لحم، الآثار السمية الجينية للملوثات الصناعية الإسرائيلية على سكان بروقين، International Journal of Environmental Studies، 2013.

وتظهر معالجة النفايات وجهاً آخر لتوظيف الأرض المحتلة في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي. فقد وثقت بتسيلم عام 2017 وجود ما لا يقل عن 15 منشأة إسرائيلية لمعالجة النفايات في الضفة الغربية، ست منها تعالج نفايات خطرة، في سياق نقل نفايات منتجة داخل إسرائيل إلى الأرض المحتلة. ويمكن أن ينشأ الربح هنا من خدمة التخلص من مخلفات الإنتاج الإسرائيلي، فيما تبقى مخاطر النقل والتخزين والتسرب أو الحريق قريبة من السكان الفلسطينيين.[47]

ويترتب على ذلك توزيع غير متكافئ محتمل لكلفة الإنتاج: تذهب قيمة السلعة ورسوم المعالجة وعوائد الاستثمار إلى المشغلين والجهات المرتبطة بهم، فيما يتحمل المتضررون خسارة محصول أو مورد مياه وكلفة علاج وتنظيف وتراجع الانتفاع بالأرض. وقد يؤدي تلوث أرض زراعية إلى إضعاف مصدر رزق محلي وزيادة الحاجة إلى العمل المأجور، فيلتقي الضرر البيئي مع التبعية الاقتصادية. ولا تكفي محطة معالجة جديدة إذا بقي أصحاب الأرض محرومين من المعلومات والرقابة والمشاركة والانتصاف، كما أن تحسين الأداء البيئي لا يمنح النشاط الاستعماري مشروعية أو يسقط حقوق الأرض والموارد.[48]

ويتطلب ملف بيئي قابل للمساءلة ربط كل منشأة بنوع إنتاجها، وموادها الخطرة، وتراخيصها، ومنافذ صرفها، ومسار النفايات والمتعهدين بنقلها. وتُنفذ فحوص مستقلة دورية للمياه والتربة والهواء من مواقع أعلى مجرى الصرف وأسفله، مع مواقع للمقارنة، وحفظ العينات وسجل تداولها، ومراعاة المواسم ومصادر التلوث المتعددة. وتُربط النتائج ببيانات صحية وزراعية تحمي خصوصية السكان، لتحديد المسؤولية ووقف الضرر وتقدير التعويض وكلفة إعادة التأهيل.

الفرصة الفلسطينية المفقودة

ينبغي أن يُقاس الأثر الفلسطيني بمقارنة ما تحقق تحت السيطرة الإسرائيلية بما كان يمكن أن تنتجه الأرض والموارد في اقتصاد فلسطيني قادر على التخطيط والوصول والاستثمار. ففقدان قطعة زراعية أو موقع صناعي محتمل قد يعني فقدان وظائف محلية وإيرادات بلدية ومورد للمياه أو إمكان توسع عمراني، حتى لو حصل بعض السكان على أجور من مصنع قائم في الموقع نفسه.

ويقدم تقرير البنك الدولي لعام 2013 معياراً تاريخياً لحجم هذه الفرصة: فقد قدّر القيمة المضافة المحتملة لرفع القيود على النشاط في المنطقة المصنفة (ج)، مع الآثار غير المباشرة، بنحو 3.4 مليارات دولار، بما يعادل 35% من الناتج الفلسطيني لعام 2011. ويبين الرقم أن التحكم في الوصول إلى الأرض والموارد يقيد قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النمو.[49] وللمقارنة، فإن 8,844 دونماً من المناطق الصناعية الاستعمارية القائمة تقع كلها في المنطقة المصنفة (ج)، وهي المنطقة نفسها التي يُمنع فيها التخطيط والترخيص الصناعي الفلسطيني إلى حد بعيد.

الأسواق الخارجية ومسؤولية التمويل والتوريد

يمتد الارتباط بالمناطق الصناعية إلى المشترين والموردين والممولين وشركات النقل والتأمين، وقد لا يكشف عنوان المقر الرئيسي للشركة عن موقع الإنتاج الفعلي. ولذلك تكون المطابقة بين اسم الشركة والمصنع والقطعة ومصدر

---

[47] بتسيلم، صنع في إسرائيل: استغلال الأرض الفلسطينية لمعالجة النفايات الإسرائيلية، كانون الأول 2017.

[48] مؤسسة الحق، الظلم البيئي في الأرض الفلسطينية المحتلة: مشكلات وآفاق، 2015، ص 10-11 و17-25.

[49] البنك الدولي، المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، 2013.

السلعة وعقد التمويل أكثر فائدة من الاكتفاء باسم المنطقة الصناعية أو بقائمة تجارية غير محدثة. ويجب تتبع المالك والمشغل والشركة الأم والمتعهد، لأن تعدد الكيانات قد يحجب الصلة بين النشاط في الأرض المحتلة والأسواق الخارجية.

وفي تحديث منشور في 25 أيلول 2026، أدرجت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 214 شركة من 11 دولة في قاعدة الشركات المنخرطة في أنشطة محددة مرتبطة بالمستعمرات، وشمل التحديث قطاعات منها النقل والتخزين وإدارة النفايات والطاقة والزراعة. وتشكل القاعدة أداة لمساءلة الشركات، علماً أن عدم إدراج شركة لا يعني خلو نشاطها من الصلة بالاستعمار.[50]

وتؤكد الفقرتان 278 و279 من رأي محكمة العدل الدولية الصادر في 19 تموز 2024 واجب الدول التمييز في تعاملاتها بين إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني أو مساعدته، واتخاذ خطوات لمنع علاقات التجارة والاستثمار التي تسهم في استمراره. ويتطلب تنفيذ ذلك إجراءات وطنية محددة في التجارة والتمويل والمشتريات.[51]

المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات: أين تتركز الجهود؟

ينبغي أن تستهدف المواجهة الاقتصادية الموارد التي تمكّن المشروع من العمل والتوسع: تخصيص الأرض، وتمويل التطوير، وائتمان الشركات، وعقود الشراء، والتسويق والتأمين والنقل. فمقاطعة سلعة قد تخفض مبيعات مصنع، بينما يستمر تمويل المنطقة الصناعية وبناء طرقها وتأجير قطعها. ويُستفاد من بنية السجل في ترتيب الأولويات: فالأقطاب الثلاثة الكبرى تجمع نصف المساحة ومعظم العمالة والشركات، والمواقع الجديدة على الحافة الغربية ما زالت في مرحلة التطوير والتسويق، حيث يكون منع قرض أو عقد بنية تحتية أكثر تأثيراً من أي مرحلة لاحقة.

وتبدأ الأولوية الفلسطينية بملف موحد تقوده الجهات المختصة بالتوثيق والاقتصاد والخارجية والمالية، بالتعاون مع النقابات والبلديات ومنظمات الحقوق وحركة المقاطعة. ويربط الملف المصنع بالمالك والشركة الأم والعلامة التجارية والمنتج والمستورد والممول والعقد، ويتحول إلى طلب محدد لكل جهة: وقف توريد أو تمويل أو تعاقد أو خدمة تسهم في النشاط الاستعماري. وتقترح الهيئة الإجراءات التالية:

الجهة المعنية	الإجراء المطلوب	الدليل ومقياس الأثر
الجهات الفلسطينية المختصة	تدقيق منشأ السلع والموردين، ومنع إسناد مشتريات عامة لأنشطة استعمارية، ودعم البدائل الفلسطينية	موقع الإنتاج ووثائق التوريد؛ قيمة العقود التي أوقفت أو استبدلت فعلياً
حكومات الدول والجمارك	تدابير لمنع دخول منتجات المستعمرات والتجارة والاستثمار المساهمين في استمرار الوضع غير القانوني، ووقف الإعانات والضمانات المرتبطة به	منشأ السلعة وصلات النشاط؛ معاملات ممنوعة وتمويل أو ضمانات أوقفت

[50] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تحديث قاعدة الشركات المنخرطة في أنشطة مرتبطة بالمستعمرات، 25 أيلول 2026، A/HRC/63/20؛ 214 شركة من 11 دولة.

[51] محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري بشأن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، 19 تموز 2024، الفقرتان 278 و279.

الجهة المعنية	الإجراء المطلوب	الدليل ومقياس الأثر
البنوك وصناديق الاستثمار والتقاعد	وقف تمويل الأنشطة الاستعمارية الجديدة، ولا سيما تطوير المناطق الجديدة، وفحص القروض القائمة ووضع مسار لسحبها	العقد والمشروع والمستفيد الفعلي؛ التمويل الذي توقف والتعرض الذي أزيل
البلديات والجامعات والمشترون الكبار	معايير تستبعد التوريد والخدمات المرتبطة بالنشاط الاستعماري، مع التحقق من الموردين والمتعهدين	تطابق المصنع والسلعة والعقد؛ مناقصات أو عقود عُدّلت
النقابات وحملات المقاطعة والمستهلكون	حملات مركزة على شركات مثبتة الصلة في الأقطاب الكبرى، تطالب بإنهاء النشاط والعقود وتتابع التنفيذ	علاقة موثقة ومطلب قابل للتحقق؛ تغير التعاقد والإنتاج والمبيعات
المنظمات الحقوقية والجهات الرقابية	ملفات مساءلة عن التمويل والتضليل في المنشأ والتلوث والحقوق العمالية، ومطالب بوقف الضرر والانتصاف	وثائق قابلة للتحقق وفحوص وشهادات؛ قرارات تنفيذية وتعويض وإعادة تأهيل

وعلى المستوى الدبلوماسي، يجب تحويل قاعدة المفوضية والرأي الاستشاري إلى مخاطبات تنفيذية للوزارات والبرلمانات والجمارك والجهات المالية في الدول المعنية. فوسم المنشأ وتوعية المستهلك يفيدان في الكشف، لكنهما لا يحققان وحدهما منع دعم الاستيطان. وتستهدف المطالبات حظر استيراد منتجات المستعمرات، ومنع الدعم العام والتمويل المرتبطين بها، واستبعاد الأنشطة المساهمة في استمرارها من المشتريات العامة، وفرض عقوبات محددة حيث تتوافر أدلتها وأدواتها القانونية، مع تسمية القرار المطلوب والجهة المخولة به والمهلة ومؤشر الامتثال.[52]

ويجب أن يصاحب هذه الإجراءات مسار لحماية العمال وأصحاب الحقوق: تسديد الأجور والتعويضات المستحقة، وإتاحة الشكاوى، وتمويل انتقال إلى فرص فلسطينية، ومساءلة الملوث عن تنظيف الموقع. كما ينبغي ألا ينتهي الانسحاب ببيع الأصل إلى مشغل آخر يستمر في النشاط نفسه. ويُقاس النجاح بتراجع التمويل والتعاقد والتوسع الاستعماري، ووقف الضرر واستعادة الحقوق، مع تتبع ملكية الأرض واستخدامها بعد خروج الشركة.

قراءة نقدية: ما الذي تخفيه رواية الوظائف والتنمية؟

أولاً، تستدعي رواية الوظائف فصل منفعة الأجر عن حقوق الملكية والسيادة. فوجود عمال فلسطينيين لا يجعل توزيع الأرباح والضرائب وقرار الاستثمار مشتركاً، ولا يثبت أن المصنع كان سيغيب لو أتيحت تنمية فلسطينية مستقلة. والسؤال هو: ما الذي كان يمكن إنتاجه وتشغيله على الأرض نفسها لو امتلك أصحابها حرية التخطيط والوصول والتمويل؟

ثانياً، تتوسع السيطرة الاقتصادية دون زيادة موازية في السكان المستعمرين. فالمخزن والمصنع والطريق وشبكة الطاقة تحفظ استخداماً طويل الأمد للأرض وتولد مصالح في بقائها تحت الإدارة الإسرائيلية. والتأخر في إشغال قطعة صناعية لا يلغي أثر حجزها وإقصاء بدائل استخدامها الفلسطينية؛ وتُظهر حالة "ناحال رابا" أن الإيداع وحده يكفي لتجميد مساحة تفوق أكبر منطقة قائمة.

[52] محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري بشأن السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، 19 تموز 2024، الفقرتان 278 و279.

ثالثاً، تختلف الجغرافيا التي تستفيد منها الشركة عن الجغرافيا المتاحة للفلسطيني. فقد يتصل المصنع بشبكة نقل وسوق واسعة، بينما تتجزأ حركة القرى المحيطة به وتتعذر عليها الاستفادة المتكافئة من الأرض والطرق والموارد. ويجب قياس هذا الاختلاف بكلفة الحركة وحقوق الوصول وفرص الاستثمار، بدلاً من اعتبار قرب الموقعين دليلاً على اندماج اقتصادي متكافئ.

رابعاً، لا تُختزل المساءلة في تحسين شروط المصنع. فخفض الانبعاثات ودفع الأجور المستحقة واجبان، لكنهما لا يعالجان بذاتهما انتزاع الأرض أو استغلال مواردها أو حرمان أصحابها من تقرير استخدامها. ولا تكفي مغادرة شركة واحدة إذا بقيت الأرض والمرافق والعقود متاحة لمشغل بديل.

المسارات المحتملة خلال العامين المقبلين

يرجح التقدير استمرار التوسع الانتقائي في المواقع التي تتوافر لها طرق ومرافق وطلب استثماري، مع تفاوت كبير بين المصادقة على المخطط وقدرته على جذب المصانع. وتشير حالتا "مكابيم" و"بستاني حيفتس" إلى أن الطلب قائم فعلاً على الحافة الغربية.

المسار	ما الذي يدفعه	المؤشرات التي تكشفه
توسع غربي متسارع	قرب الطرق 5 و6 و443 والسوق الإسرائيلية؛ نجاح تسويق "مكابيم" و"بستاني حيفتس"	مصادقة "ناحال رابا"، وإيداع مخطط غرب "بنيامين"، وعطاءات تطوير جديدة على الحافة الغربية
توسع تدريجي في الأقطاب القائمة	استثمار الطرق والمرافق الموجودة في "ميشور أدوميم" و"بركان" و"عطروت"	تعديلات مخططات قائمة، وارتفاع إشغال المباني، وتوسعة الحدود
تسارع الربط الإداري والمالي	توسيع النفوذ وتخصيص الأراضي وربط الإيرادات بالمجالس الاستعمارية	أوامر حدود جديدة كحالة "مفووت لخيش"، واعتمادات تطوير وتغيرات في الجباية
تباطؤ تجاري أو مالي مع بقاء السيطرة على الأرض	مخاطر السوق والتمويل والعمل أو إجراءات دولية مؤثرة	تعثر العطاءات أو خروج شركات أو تأجيل التنفيذ دون إعادة الحقوق إلى أصحاب الأرض

وتكمن دلالة المسار الأخير في أن تعثر مصنع أو انسحاب شركة لا يساوي تلقائياً توقف المشروع الاستعماري. فقد تنتقل الملكية أو الإدارة إلى طرف آخر، بينما تبقى الأرض المخصصة والطرق والخدمات والجهة المسيطرة على الترخيص كما هي.

أولويات العمل الفلسطيني

- **سجل وطني موحد:** اعتماد سجل الهيئة للمناطق الصناعية القائمة مرجعاً وطنياً، وتحديثه دورياً بحدود كل منطقة ومخططها ومنشآتها والشركات العاملة فيها.
- **رصد المخططات بمراحلها:** متابعة المواقع الجديدة من الإيداع والمصادقة والسريان إلى العطاء والتسويق والبناء والتشغيل، وربط كل منطقة صناعية بمخططات السكن في المستعمرات المحاذية لها.
- **ملفات معمقة لست مجموعات مكانية:** "بستاني حيفتس" والقرى المتأثرة به؛ "ناحال رابا" والحافة الغربية لسلفيت؛ "بركان" و"أريئيل"؛ "ميشور أدوميم" ومحيط القدس مع الفصل بين مخططاته ومخططات E1؛ "شاعر بنيامين" و"عطروت" وشبكة الطرق شمال القدس؛ ومشروعات الجنوب مع تتبع "مفووت لخيش" و"تينيه عومريم".

- **الرصد المبكر:** تبدأ المتابعة عند تخصيص الأرض واعتماد التمويل وطرح عقود التطوير وشق الطرق، لأن هذه المراحل تثبت السيطرة قبل ظهور المصنع، وتكون فيها أدوات المساءلة الدولية أكثر تأثيراً.
- **المسار الاقتصادي والاجتماعي:** ربط حماية الأرض بتمويل فرص إنتاج فلسطينية ودعم البلديات المتضررة وحماية العمال، وقياس صافي الإيرادات البلدية والأثر على كلفة النقل والوصول إلى المياه والأرض.

ويُقترح خلال الأشهر الثلاثة الأولى تشكيل فريق مشترك ينجز ملفات تجريبية لـ"بركان" وطولكرم ("نيتسانيه شالوم" و"سلعيت") و"بستاني حيفتس": سجل شركات وتمويل وتوريد، وخط أساس بيئي للمواقع العاملة ومحيط المخطط الجديد، ومطالبات موجهة لعدد محدود من الممولين والمشترين. وتتولى الجهات البيئية والمائية والصحية الفحوص، والجهات الاقتصادية والنقابية بدائل التشغيل، والخارجية والمنظمات الحقوقية مسارات المساءلة الدولية. ويصدر عن الفريق سجل متابعة يبين الاستجابة والإجراء المتحقق والمتعثر والمسؤول عنه.

مؤشرات المتابعة

تتابع الهيئة تطور هذا الملف عبر المؤشرات التالية:

المؤشر	ما الذي ينبغي قياسه
السجل	عدد المناطق القائمة ومساحتها وتغيرها بين إصدار وآخر
السكان	النمو السكاني والوحدات السكنية الجديدة في المستعمرات المحاذية لكل منطقة صناعية
الأرض	المساحة الصافية لكل مخطط وحالته مع فصل حدود النفوذ والقطع المخصصة والأراضي المتأثرة بالوصول
التسويق والتنفيذ	القطع المطروحة والعطاءات الراسية والمباني المرخصة والمبنية والمشغولة كل منها على حدة
المال العام والإيرادات	الإنفاق الفعلي على التطوير والمرافق وصافي الإيرادات المحلية بعد كلفة الخدمات
العمالة	عدد العاملين الحاليين في كل قطب وأماكن إقامتهم وأجورهم وتأمينهم وانتظام وصولهم إلى العمل
الحركة	زمن النقل والتأخير وكلفته للمنشآت الفلسطينية ومقارنته بمسارات الإنتاج الاستعماري
الموارد والبيئة	المياه المستهلكة ومصادرها ومسارات الصرف والنفايات والفحوص الميدانية المثبتة
الشركات والأسواق	موقع الإنتاج الفعلي والجهة المشغلة والموردون والمشترون وعقود التمويل والتأمين
المساءلة والمقاطعة	عقود وتمويل وتوريد توقفت فعلياً، وتغير نشاط الشركة وملكية الأصل بعد الانسحاب
الضرر والانتصاف البيئي	نتائج فحوص مؤرخة ومواقع عينات مقارنة، ومصادر تلوث مثبتة، وكلفة خسائر وتعويض وإعادة تأهيل

خارطة المناطق الصناعية القائمة والمخطط لها

تُظهر الخارطة المناطق الصناعية الاستعمارية القائمة بحسب مساحتها، والمواقع الجديدة والمخطط لها بحسب مرحلتها.

